الرّوابط التقليديّة
ودَورهَا في نظام لبنان السّياسي

سمير خلف

النظام السياسي في لبنان ظاهرة غريبة وطيبة في آن معا، باعتراف الكثيرين من مراقبيه المتجردين، المحليين منهم والاجانب. فالمجتمع اللبناني ذو الطوائف الدينية المتعددة يتمتع بنظام حكم برلماني يقوم على مجلس نواب ينتخبه الشعب انتخابا حرا. وتبدو البلاد من الخارج وكأنها مدعومة بالتقاليد الليبرالية والديمقراطية، ومع هذا فان لبنان لا يكاد يملك اية اداة سياسية من ادوات نظام الحكم المدني. ويحافظ على ما يدعى بالكيان اللبناني «ميثاق وطني»، هو نوع من التفاهم بين المسيحيين والمسلمين، لكن حاسة الهوية والشخصية هذه ليست وطنية ولا مدنية. وسياسيوه الذين يتقنون فن المرونة والتسوية زعماء محليون، اكثر منهم ابطالا وطنيين. والاحزاب القليلة الموجودة فيه فعلا ترتبط ارتباطا وثيقا بالفئات الطائفية، ولا تهتم بالهوية الوطنية الاشمل، بحيث يسهل عليها التسبب في التفكك السياسي. وكذلك الامر، فان كتله وجبهاته السياسية منشغلة بالمنافسات الشخصية والمحلية الضيقة بحيث انها تعجز عن خدمة الغاية الوطنية الاكبر، غاية تجنيد السكان من اجل الاهداف الاوسع للمجتمع. ولم يكن في مقدور السياسيين والجماعات الضاغطة على السواء ان يتسامو على خلافاتهم الشخصية الصغيرة ليعالجوا القضايا العامة في البلاد معالجة فعالة.

ومهما بدا هذا الوضع متقلقلا، فقد حافظ النظام السياسي على توازن في القوى بين مختلف الفئات المتنافرة والطائفية والجنسية والعائلية والاجتماعية. وباستثناء ازمة ١٩٥٨، كان هذا البنيان، الاشبه بالفسيفساء، بولاءاته وانتماءاته المتعددة، مستقرا وقادرا على الحياة نسبيا. وقد اظهر مرونة وقوة بالغة في مقاومة الجيشانات الايديولوجية والسياسية التي اجتاحت بعض الدول العربية الشقيقة.

لن تبدو قدرة النظام السياسي على الحياة غريبة اذا ما فهم المرء طبيعة التغيير الاجتماعي والسياسي في لبنان. فالتغيير في لبنان، كما هو التغيير في معظم المجتمعات التي تمر في مرحلة «انتقال»، ليس كله عملية تحول وتبدل سريع. انه نادراً ما ينطوي على انفصال تام عن الماضي، بل هو اقرب الى ان يكون عملية تكيف واستيعاب قائم على الانتقاء والاختيار. والتحديث السياسي في لبنان. كذلك الامر، لا ينطوي بالضرورة على نقل السيادة نقلا واضحا من الولاء التقليدي الى الالتزامات العلمانية والايديولوجية. وبالنظر لثبات العواطف والمشاعر

التقليدية ، فان تغيير الحياة السياسية قد لا ينطوي ابدا على تحول حاد وحاسم كهذا .
ونجد في النهاية ان المسألة هي: اي نوع من انواع المجتمعات او الانظمة السياسية سيكون هناك ثمة ملائمة لانماط القيم والتقاليد التاريخية المتأصلة في حضارة البلد ؟ وليس هذا اختيارا بين الحضارة التقليدية و « المجتمع الجماهيري » ، كما يظن الكثيرون . كما انه لا يمكن ان يكون مثلا على تحول مجتمع تقليدي الى امة ـ دولة علمانية او نظام حكم مدني . ومن المشكوك فيه ما اذا كان باستطاعة المجتمع اللبناني ان يكون ابدا صورة مطابقة لمجتمع عقلاني علماني يقوم على المساواة ولا يرتكز الا على معايير الكفاءة والانجازات والمقاييس الموحدة الشاملة . بل ان المشكلة هي في النهاية قضية صهر واستيعاب : كيفية استيعاب الحضارة التقليدية في حضارة مجتمع عقلاني وعلماني دون تدمير الحضارتين معا .

ونعلم ان هذه مهمة دقيقة فعلا . ويقدم تاريخ لبنان السياسي ادلة وافرة على ثبات الروابط التقليدية في السياسة المحلية والوطنية . وقد تمكن لبنان بنجاح ، طوال اتصالاته المتواصلة بالمدنية الغربية ، من استيعاب افكار الحضارات الاخرى واساليب حياتها دون ان يغير شخصيته تغييراً عنيفا شديدا . وليس ثمة ما يمنعه من فعل هذا من جديد . صحيح ان تحديات العصر الحاضر اعظم من تحديات العصور السابقة ، لكن لبنان ما يزال قادراً على ان ينتقي من وجوه المجتمع العلماني تلك التي تلائم تقاليده الاجتماعية الحضارية .

ولا بد من التشديد على ان ثبات التقاليد ودوامها لا يعني بالضرورة غياب الابتداع والتجديد . فالتحديث يشمل القدرة على توليد التغيير واستيعابه ، ولا يعني نبذ القيم التقليدية . واللبنانيون بصورة عامة لا يقاومون التجديد كتجديد . فقد كانوا دوما على استعداد للقبول بالتغيير ، وهم يقرنون هذا الاستعداد بقابلية فائقة لرؤية انفسهم في الشيء الذي يتأملونه . بل ان الشيء الذي يقاومونه هو التخلي عن التراث او هجران العواطف التقليدية.

وباختصار ، ليس من الضروري ان يكون هناك تناقض بين التحديث السياسي وبين ثبات التقاليد ودوامها . او على الاقل لم يحدث تناقض بينهما في لبنان . وبقدر ما كان لبنان قادرا على تحرير النساء دون احداث ثورة في الانماط العائلية ، وعلى ادخال اصلاحات علمانية دون قلب التوازن الطائفي الدقيق ، وعلى التصنيع دون تخفيف ولاءات النسب والولاءات العائلية الموروثة ، ـ فانه يستطيع بسهولة وبالقدر نفسه ان يتبنى الادوات السياسية للامة ـ الدولة ، محافظا في الوقت ذاته على بعض انماطه ومقاييسه وعاداته التقليدية .

والواقع ، ان هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن اتباعه في الوقت الحاضر . ويمكن التثبت من ذلك في ما نراه في نوع المؤسسات السياسية والاقتصادية الذي ابتدأ يبرز في المجتمع . فاكثر هذه المؤسسات قدرة على الحياة ليست بالتقليدية ولا العقلانية في طبيعتها ،

بل انها خليط من النوعين معا . وممارسة الزعامة السياسية الفعالة تقتضي قبل اي شيء آخر مهارات المرونة في صهر العناصر المتلائمة في المجتمع التقليدي والدولة العلمانية . ويعني هذا الاعراب عن «عواطف تقليدية باصطلاحات حديثة»لاستيعاب وجهات النظروتحويلها ولسبكها في صيغ حديثة »، كما يقول ادوار شيلز . وعلى هذا فان الزعيم السياسي الناجح في لبنان ليس بالزعيم الحزبي او العقائدي ، من امثال انطون سعادة او مصطفى العريس ، بل انه من امثال الاساتذة صائب سلام وكمال جنبلاط وريمون اده وبيير الجميل ورشيد كرامي – الذين تختفي تقليديتهم وراء حجاب الشعارات السياسية والبيانات شبه العقائدية .

يهدف مقالنا هذا الى توضيح بعض الآراء الآنفة . وسنحاول بصورة اخص تحليل وتفسير ثبات واستمرار الروابط التقليدية الاساسية في حياة لبنان السياسية . وبهذا المعنى ليس مقالنا الا دراسة تمهيدية ومتواضعة تضاف الى قائمة الابحاث القيمة التي تم وضعها مؤخرا في حقل الدراسة المقارنة للتحديث السياسي في الدول الجديدة . واننا نستخدم عبارة الروابط التقليدية هنا بمعناها المألوف المتعارف ، الذي يشمل روابط النسب والولاء والتبعية والدين وجميع علائق الدم والروابط الشخصية والمقدسة . ولا بد ان تكون النقطة الجوهرية في هذا المقال قد اتضحت الآن : وهي ان الروابط والولاءات التقليدية ، خلافا لما يفترضه الكثيرون ، لا تعيق التضامن الوطني والوحدة السياسية .ففي غياب الشراكات الطوعية وغيرها من الادوات العقلانية للتغيير السياسي ، باستطاعة الروابط والولاءات التقليدية ان تكون اداة عملية فعالة في توحيد المجتمع . صحيح ان بعض العوامل،كالنسب والولاء والتبعية والدين،قد تقوض نمو الولاءات المدنية والوطنية او تؤخره ، على انه ليس من الضروري ان تكون عاملا مضرا مؤذيا في نطاق الاستقرار السياسي الكامل في المجتمع. والواقع ان السيادة الفردية والمؤسسات الديموقراطية تزدهر في لبنان ، حيث الروابط التقليدية ما تزال ثابتة قوية، اكثر مما تزدهر في بعض الدول العربية المجاورة ، حيث عملت الولاءات الوطنية والحزبية والايديولوجية على تخفيف الروابط التقليدية بعض الشيء .

الولاءات التقليدية

النسب

لقد كان النسب ، ومن المرجح ان يبقى ، الرباط الاكثر متانة ودواما في لبنان.وقد اظهرت العائلة المتصلة ذات السيادة الابوية،خلافا لجميع الادلة الاخرى،طاقة مرونة فائقة كوحدة تنظيم اجتماعي . وفي الواقع،ما يزال هناك الكثير من الحق في الملاحظة التي جرى ترديدها

مرارا بان العائلة ، لا الفرد، هي الوحدة الاجتماعية الاساسية في لبنان . فالعائلة هي التي تعين الى حد كبير منزلة المرء في المجتمع ، ومهنته ، واعتبـــاره الاجتماعي والسياسي . وبكلام آخر ، ان منزلة المرء وطبقته وقوته ما زالت تعزى الى مصادفة الولادة . فقولك ان شخصا من الاشخاص هو « ابن عيلة » ، يدفعك الى تجاوز اية صفة اخرى قد يمتلكها . ويتخطى مفهوم «الاهل» مفهوم القرابة الدموية المعروف في الحضارة الغربية ويختلف عنه. اوردنا كل هذا لنقول ان المجتمع اللبناني تسوده حضارة النسب . فالمجتمع يبدأ بالعائلة ويصاغ تبعا لها . بل ان سلوك الفرد في مختلف حالات الحياة هو في الغالب تعبير عن نمط عائلته . وبما ان الروابط الدموية هي روابط صميمة وملزمة ، فان سيادة العائلة تتخطى كافة الولاءات الاخرى ، ويضطر الفرد احيانا الى كبت فرديته اذا حدث ان تعارضت مع اهواء العائلة ومع آرائها الشديدة الصلبة . ولا شك ان الفرد ، كجزء من جماعة اولية وثيقة ، يستمد من عائلته قدرا كبيرا من التأييد العاطفي والضمان ، لكن العائلة تفرض عليه ثمنا في الوقت ذاته. فانه بالمقابل يرهن ولاءه وخضوعه لها . والطاعة البنوية تكاد تكون قاعدة مقدسة ؛ فالمرء مدين بها لاقاربه ، وهي ضرب لازم من اجل الحصول على رضاهم .

ولا بد من التوكيد على ان تعلق المرء الشديد باهله، وتضامن الاقرباء بوصفهم جماعة اولية ، لا يمكن ان يكونا مجرد انعكاس للشراكة الحميمة او للتفاعل الاجتماعي ، كما يعتقد بعض علماء الاجتماع . فالدم يجري سميكا وعميقا في لبنان ، كما يقول المثل ، وهذه الصلة الشديدة بالنسب تعزى ، الى حد كبير ، الى رابطة الدم . وحتى حين لا تكون العلاقة بين المرء واقربائه قوية متينة ،فان احترامه واخلاصه لهم يظلان امرا مقدسا تقريباً في المجتمع .

ليس قصدنا هنا ان نتقفى اثر الجذور الثقافية لنموذج القيم الشامل هذا . يكفي ان نلاحظ ان له معاني ضمنية بعيدة الاثر بالنسبة للحياة السياسية في البلاد . فيما ان العائلة ، خصوصا في المناطق التقليدية ، تتحكم في خبرة حياة الفرد ، فانها تكاد تصبح وسيلة مطلقة للتربية والنشأة السياسية . « منذ ان تفتحت عيناي على هذه الدنيا وانا واجد نفسي في محيط الموظفين اللبنانيين وفي جو السياسة اللبنانية» . هكذا تبدأ المذكرات السياسية التي كتبها الشيخ بشاره الخوري ، اول رئيس جمهورية للبنان المستقل . وليست خلفيته السياسية هذه بالفريدة من نوعها . فهي هي في حال جيل كامل من السياسيين اللبنانيين الذين ترتبط اعمالهم بل وافكارهم السياسية ارتباطاوثيقا متشابكابعض تقاليد النسب .

وليست العائلة وسيلة من وسائل التربية والنشأة السياسية وحسب ، بل

انها كذلك طريق للسلطة السياسية وسبيل لديمومة الزعامة . مثال ذلك ، ان نحوا من ربع المجلس النيابي المنتخب في ١٩٦٠ كان يتألف من نواب « ورثوا » مقاعدهم البرلمانية، من اشخاص هم ورثاء تراث سياسي طويل العهد . وزيادة في الدقة نقول ان ٢٣ عضوا كانوا يتحدرون من رجال كان قد جرى تعيينهم في المجالس التشريعية في ظل الانتداب الفرنسي. وكان هذا المجلس (الذي لم يكن فريدا من نوعه بحال من الاحوال) يضم كذلك بعض اعضاء من نفس العائلة يتولون المناصب في آن معاً: فجوزيف وميشال سكاف هما شقيقان ، وقد غير ثانيهما طائفته الدينية ليكون مؤهلا للمقعد الارثوذكسي في زحلة ؛ ونقولا ويوسف سالم توأمان ؛ وبيير وموريس الجميل هما ابناء عم ؛ وسميح وعادل عسيران ابنا عم كذلك؛ وتشد سليمان العلي الى علي عبد الكريم العلي صلة قرابة وثيقة . وثمة انواع اخرى ايضاً من صلات النسب : فصبري حمادة هو صهر كامل الاسعد ولو انهما يظلان على خلاف سياسي؛ وكذلك الامر ، فان زواج مجيد ارسلان من جنبلاطية لم يقرب ما بين الفئتين الدرزيتين الكبيرتين . ويرتبط ايضا التعاقب ارتباطا وثيقاً بالنسب . فخلال الاعوام الاربعة التي عاشها مجلس عام ١٩٦٠ توفي اربعة نواب، وخلف ثلاثة من هؤلاء النواب الاربعة ابناؤهم في الانتخابات الفرعية التي اجريت في دوائرهم المختلفة . فاحمد الاسعد خلفه ابنه كامل ؛ ويوسف الزين خلفه ابنه عبد اللطيف ؛ واميل بستاني خلفته ابنته الوحيدة، السيدة ميرنا الخازن ، وكانت اول امرأة لبنانية وصلت مقعد البرلمان .

على ان آثار النسب لا تظهر في المجلس التشريعي فحسب، بل في المجلس التنفيذي كذلك الامر . فرئاسة الوزراء ، مثلا ، تكاد تكون وقفاً على اربع عائلات اسلامية سنية ، هي عائلات الصلح وكرامي واليافي وسلام . وفي الواقع ، ان احدى وثلاثين حكومة من الحكومات الخمس والثلاثين التي قامت بين ١٩٤٣ و١٩٦٤ ، قد دارت بالتناوب بين هذه العائلات الاربع. وتولى رياض الصلح وابن عمه سامي الصلح رئاسة الوزراء ست عشرة مرة – اي حوالي ٤٦ بالمائة من جميع الحكومات التي الفت منذ الاستقلال. وهناك مناصب وزارية اخرى تقرن كذلك ببعض العائلات او ببعض الافراد . فوزارة الشؤون الخارجية، مثلا، كان يتولاها في الغالب احد ابناء آل تقلا ، فقد تولاها اولا سليم تقلا وتولاها من بعده شقيقه فيليب . وكادت وزارة الدفاع تصبح وقفاً على الامير مجيد ارسلان .

ويمكن ، باكثر من وجه واحد ، اتخاذ تاريخ لبنان السياسي كله ، دون اية مبالغة ، على انه يعني تاريخ بضع عائلات رئيسية لا اكثر – وهي عائلات تتنافس على تثبيت اسمها وقوتها وامتيازاتها في مناطقها الخاصة : كعائلتي ارسلان وجنبلاط في الشوف ، وعائلتي كرامي والاحدب في طرابلس ، وعائلتي الاسعد والخليل

[illegible] ، وعائلتي الدويهي وفرنجية في الشمال ، وعائلتي حمادة وحيدر في البقاع ، [illegible] .

لا يقتصر هذا التنافس العائلي الشديد والدائم في العائلتين المتنافستين . فالمنافسة في [illegible] من الاحيان تتخذ شكل منظمة ثنائية ـ شكل جبهة حزبية ضعيفة الترابط [illegible] وراء الجماعتين المعنيتين مباشرة من العائلتين البارزتين . وعلى هذا فان المرء قد [illegible] ارسلانيا ولا جنبلاطيا ، ومع هذا فانه يجر دوما الى هاتين الجماعتين في اوقات [illegible] السياسي . واقل استفزاز ـ واي شيء ، من التنافس الحاد على مقعد انتخابي الى [illegible] ناطور او حارس ليلي في قرية ـ قد يحرك الخصومة المتأصلة بسهولة . بيد ان الانتخابات [illegible] الجلبة الاوسع انتشارا والاكثر بروزا لتجلي جميع هذه المنافسات التحزبية . وكما [illegible] الحال في المجتمعات الشخصية والعائلية الاخرى ، فان الانتخابات المحلية والوطنية في [illegible] ليست مجرد عملية انتخاب ممثلين ، ولا تدبيرا تتوسله النخبة الحاكمة لتبقى وتدوم . [illegible] ليست منافسة عقائدية بين نظامين سياسيين او شخصيتين سياسيتين . فنادرا ما جرى [illegible] التنافس الانتخابي والصراع الانتخابي على اساس مناهج موضوعية غير شخصية . ففي [illegible] من الحالات تكون الانتخابات نزاعا مريرا طويل المدى بين عائلات متصلة وحزبيات [illegible] . انها فرصة لتثبيت بعض الخصومات القديمة التي عملت تقليديا على تعبئة الدوائر الانتخابية وتقسيمها . وبصرف النظر عن مراكز المتنافسين ، فان المنافسة هي على الدوام تقريباً مصدر احتكاك وخصومة . وبما انه يجري خوض الانتخابات بطريقة شخصية وانتقامية ، فان النتائج تجلب المجد للفائزين والعار للخاسرين . ويأخذ الفائزون انتصارهم [illegible] من الفرح والزهو ، ويقبل الخاسرون هزيمتهم بمرارة ومهانة . ولا حاجة للقول بان المنافسة الشخصية والعائلية لا تحتاج الى الكثير من البرامج العقائدية . وهي لا تترك متسعا [illegible] المناظرات المنظمة حيث يكون بوسع المتنافسين ان يتحدوا افكار مزاحميهم . والوصول الى المقترعين ما يزال يتم عموماً بواسطة الاتصالات التقليدية ، كالزيارات الرسمية والاجتماعية وعن طريق خدمات « المفاتيح الانتخابية » الذين يعينون انفسهم وسطاء بين المرشحين والناخبين . فهم ينظمون الاجتماعات ويمهدون للاتصالات ، واحيانا يذهبون الى حد [illegible] عدد معين من الاصوات او النتائج .

[illegible] كما وان هذه المزاحمة بين العائلات لم تكن محصورة في التنافس على المناصب الانتخابية . [illegible] العائلات الرئيسية قد استهلكت طاقاتها السياسية كذلك في تنافس مستديم على المراكز [illegible] الحكومية . ومن بعض الوجوه ، قد يكون هذا هو المكان الذي ابتدأت فيه المنافسة [illegible] السياسية باسرها . ففي عهد المتصرفية ، مثلا ، كانت العائلات الاقطاعية الرئيسية تصر على [illegible] حصة الاسد من المراكز الحكومية العليا ، وكانت تحصل عليها . والحقيقة هي ان الغاء

الاقطاعية من قبل « القانون الاساسي » في عام ١٨٦١ كان قد قوض ضمان هذه العائلات ومركزها الاجتماعي وهدد بتحويلها الى طبقة ساخطة . وعلى ذلك ، كما يقول كمال سليمان الصليبي في «تاريخ لبنان الحديث »، فقد «تعهدت المتصرفية بابقائها قانعة ، وذلك بتدبير امر استيعابها في الادارة الجديدة . وخلال متصرفية داود باشا التي دامت سبعة اعوام تم تعيين ما لا يقل عن ستة عشر اميرا او شيخا اقطاعيا في مراكز حكومية بارزة ، واتبع من خلف داود باشا من المتصرفين ، سياسته في هذه الناحية » .

وقد اعرب رئيس الجمهورية الراحل الشيخ بشاره الخوري عن هذه العلاقة الوثيقة بين الارستقراطية الاقطاعية والبيروقراطية المدنية بمزيد من الوضوح ، قال : « وجعلت الوظائف الكبرى وقفا على العائلات الكبيرة في البلاد ، الا ما ندر ، وذلك اثر من الاقطاعية العملية بعد ان زالت رسميا بحكم النظام الاساسي . والوظيفة آنذاك كل شيء، فهي مطمح الابصار ومصدر النفوذ والوجاهة، يتناحر في سبيل الوصول اليها ابناء البيت الواحد والاصدقاء ، ويتهالكون للفوز بها ، فكانت سببا للخصومات ، ومدعاة لانفاق المال . وكم من بيت لبناني رفيع الشأن زعزعت كيانه واضعفت او هدت اركانه . وكم ساعد التزاحم عليها تحكم المتصرف بالبيوتات اللبنانية والتصرف بشؤون اللبنانيين على هواه دون رادع يردع » .

ومهما بدا هذا صحيحا،فان استيعاب العائلات البارزة استيعابا تدريجيا في البيروقراطية الحكومية الجديدة كان امرا عمليا محتما . فبواسطة هذه الارستقراطية الادارية ، اولا ، كما يقول الدكتور الصليبي ، « تمت المحافظة على استمرار سياسي في حكومة لبنان ، ربطت عهد المتصرفية بالعهود السابقة له ... ومهد الطريق للتطورات اللاحقة » . وولدت هذه الارستقراطية الادارية ، ثانيا ، بعض الاوضاع المؤدية الى بروز نوع جديد من الزعامة السياسية ، زعامة بيروقراطية في طبيعتها اكثر مما هي اقطاعية ، لعبت فيما بعد دورا بارزا في الصراع من اجل الاستقلال .

ان استمرار المنافسة المبنية على النسب وسيطرة العائلات البارزة سياسيا قد اعطى العملية السياسية ، من بين ما اعطاها ، نزعة شخصية وانتهازية نوعا ما . فالاعتبارات الشخصية لا العقائدية هي التي ما تزال في معظم الاحيان تنشىء التحالفات السياسية والكتل البرلمانية والجبهات المعارضة ، وتحافظ عليها . وتكفي هنا الاشارة بصورة عابرة الى بضعة امثلة بارزة على هذا . « فالجبهة الاشتراكية » التي تشكلت حوالي بداية مدة الرئاسة الثانية للشيخ بشاره الخوري لم تكن اكثر من تحالف موقت يضم فئات وحزبيات وكتلا مختلفة وغير متجانسة . ومع ان « الجبهة » حملت اسما ايديولوجيا ، فان القاسم المشترك

بين اعضائها كان معارضتهم الشخصية للرئيس الخوري . وباستثناء جنبلاط ، الذي كان قد اسس حزبه التقدمي الاشتراكي عام ١٩٤٩ ، كان التحالف المسمى « الجبهة الاشتراكية » يضم فئات وشخصيات مثل شمعون والكتائب والنجادة والكتلة الوطنية يتزعمها آل اده والسوريين القوميين ـ وجميعها تناوىء من وجهة ايديولوجية «الاشتراكية» التي تتبناها الجبهة . وبعد ان خاب امل الجبهة بالعهد ، نتيجة للفساد الظاهر في الادارة والتفلت الواسع الانتشار الذي قيل ان اقرب اقرباء الرئيس كانوا يتمتعون به ، طالبت في ايلول (سبتمبر) ١٩٥٢ باستقالة الخوري وباعادة تنظيم الدولة من الاساس .

كثيرا ما يعيد التاريخ السياسي نفسه في لبنان . فما ان جاء الرئيس شمعون الى الحكم عام ١٩٥٢ حتى انحل ذاك التحالف السياسي ليعود ويظهر من جديد في زي مختلف . فبحلول عام ١٩٥٧ كان الخصوم السياسيون لشمعون ، الذي افلح في كسب عداوة عدد لا يستهان به من السياسيين ، قد نظموا جماعة معارضة جديدة عرفت الآن باسم « الجبهة الوطنية » . وضمت الجبهة هذه المرة ، من بين من ضمته ، كمال جنبلاط ورشيد كرامي والكتلة الدستورية التي يتزعمها آل الخوري وزعماء بارزين آخرين مثل سلام واليافي والاسعد ، وقد استثير معظم هؤلاء لسقوطهم في انتخابات صيف ١٩٥٧ . ولما لم يكن لدى الجبهة الوطنية اي سبيل فعال للمعارضة الدستورية من داخل البرلمان ، لجأت الى النشاط خارج الدستور ، مما ادى في النهاية الى ازمة ١٩٥٨ .

هذا النمط من التحالفات الشخصية والانتهازية ليس حديث العهد ، بالطبع . فقد لذع منذ بشاره الخوري في ١٩٢٨ ، وكان يومذاك رئيسا لحكومة ثلاثية لم تبقَ طويلا . وكان قد القى خطابا مدويا في المجلس التشريعي قال فيه : « اما نحن فنختلف عن غيرنا باننا كتل سلبية . آراء تجتمع اليوم لهدم الموجود ، وتفترق غدا ولا يعلم لماذا . فالحزب عندنا وليد الغرض وصريع الهدف المفقود ، في حين ان البلاد تنتظر خطة و « بروغراما » صالحين يقومان مقام ما يدعونه فاسدا » .

درج هذا النمط من التحالف في ظل الانتداب الفرنسي ، ونقل من ثم الى عهد الاستقلال ، وما يزال يتخلل اليوم جميع مستويات العملية السياسية . فتشكيلات اللوائح والقوائم قبل الانتخابات واثناءها كثيرا ما تنتج بعض التركيبات المختلطة غير الطبيعية . والاعتبارات الشخصية والانتهازية ترغم المرشحين الذين يعتنقون الآراء نفسها على الوقوف بعضهم ضد البعض الآخر ، في حين يرتبط غيرهم من المرشحين ذوي المواقف العقائدية المتضاربة في لائحة مشتركة . بل ان العلاقة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء كثيرا ما تتبع المثال نفسه . فجميع رؤساء الجمهورية ، ابتداء من شارل دباس ، سعوا الى تأسيس تحالف سياسي من نوع ما مع شخصية من الشخصيات المسلمة السنية الرئيسية . فكان باستطاعة شارل

دباس ، ابان مدتي رئاسته (١٩٢٦ – ١٩٣٢) ، الاعتماد على الشيخ محمد الجسر كسبا لتأييد المسلمين له تأييدا ثابتا. وعثر الرئيس اده على مثل هذا الرجل في خير الدين الاحدب. واثناء رئاسة بشاره الخوري التي دامت تسعة اعوام ، كان رياض الصلح رئيسا للوزراء لمدة مجموعها خمسة اعوام وشهران : فقد تولى رئاسة ثمان من الحكومات الست عشرة التي تشكلت في ذلك الحين (١٩٤٣ – ١٩٥٢) . ولو انه ظل على قيد الحياة الى ما بعد نهاية مدة رئاسة الخوري ، فانه مما لا ريب فيه انه كان سيتولى رئاسة المزيد من الحكومات ، ولكان من الممكن ان تنتهي المدة التي قضاها بشاره الخوري في الحكم نهاية مختلفة . ان العلاقة بين الرجلين هي حقا فريدة من نوعها في تاريخ لبنان السياسي وتستحق تفحصا ادق واعمق من التفحص الذي خصها به المؤرخون وعلماء السياسة حتى الآن . فالزعيمان لم يكونا مهندسي « الميثاق الوطني » وحسب ، ولكنهما ايضا صاغا ومزجا معا القواعد السياسية التي حافظت على الكيان الوطني اللبناني منذ الاستقلال .

ووجد الرئيس شمعون علاقة مماثلة مع سامي الصلح . ومع ان شمعون ، كسلفه الخوري ، اسند رئاسة الوزراء الى اكثر من شخص واحد بغية توسيع تأييده السياسي ، فانه استدعى اليها الصلح مرارا كثيرة . وفي الواقع ، كان الصلح رئيسا للوزراء ثلاث سنوات تقريبا من عهد شمعون الذي دام ستة اعوام. ولم تضعف حتى احداث ١٩٥٨ التحالفَ الشخصي والسياسي بين الاثنين . اوخيرا مال الرئيس شهاب نحو رشيد كرامي في مواصلته لهذا النمط. فباستثناء حكومتين انقلابيتين موقتتين الفتا للاشراف على الانتخابات ، وحكومتين قصيرتي العمر الفهما صائب سلام ، استأثر كرامي برئاسة الوزراء لمدة اربعة اعوام تقريبا .

وعلى الرغم من ان معظم العلاقات الشخصية هي علاقات انتهازية ولا ترتكز على اي برنامج منظم ، فان مما لا ريب فيه ان العملية السياسية في لبنان لم تعدم اصواتا وموحيات ايديولوجية خافتة . وسيكون من الخطأ الجسيم الافتراض بان بنيان الجسم السياسي باسره تصونه التحالفات الشخصية والعائلية . بل ان ما نود ان نقرره هو انه ليس من الضروري ان تحول سيطرة الولاءات الشخصية والعائلية المستمرة دون وجود تصدعات ايديولوجية ، وان استمرار مثل هذه الولاءات قد ادى احيانا الى الاستقرار والديمومة السياسيين . ان تاريخ لبنان السياسي مليء بالامثلة على المنافسات الشخصية والعائلية الصرفة التي تتحول الى نزعات مذهبية ، وعلى الالتزامات الايديولوجية التي يدعمها ولاء عائلي . مثال ذلك ان المنافسة الشخصية بين اميل اده وبشاره الخوري ، وهي المنافسة التي سيطرت على المسرح السياسي خلال السنوات الباكرة من الجمهورية (١٩٢٦ – ١٩٤١) لم تبقَ صراعا شخصيا بحتا . فلم يكن الاثنان مختلفين من حيث الطبيعة والخلفية

وحسب ، بل كانت الخلافات والاتجاهات العقائدية الحادة تطبع حياتها السياسية كذلك . كما ان التحالف السياسي بين الخوري والصلح كان يرتكز على اكثر بكثير من الاعجاب الشخصي والاحترام المتبادل الذي يكنه واحدهما للآخر ولتقاليد النسب التي يمثلانها . فقد كانت علاقتهما ترتكز ، قبل اي شيء آخر ، على الوئام العقائدي والصراع السياسي المشترك .

الولاء والتبعية

ثمة رابطة تقليدية قوية اخرى ، وثيقة الصلة بالنسب . انها رابطة الولاء والتبعية التي ما برحت قائمة في العلاقة الشخصية بين التابع والزعيم . وتشتمل هذه الرابطة ، من بين ما تشتمل ، على التزامات الزعيم المسلّم بها مقابل اخلاص التابع له وولاءه الذي لا يرقى اليه شك . ورابطة الولاء والتبعية هذه ابعد ما تكون عن العلاقة التعاقدية او العقلانية ، فهي تقوم على الالتزامات الشخصية وعلى نظام تعهدات سياسية يدين فيه الاتباع والمحاسيب والازلام بالولاء والامانة لزعيم محلي نافذ قوي .

في بلد اقطاعي كلبنان ، يرتكز النسيج الاجتماعي بكامله على ولاء المرء واخلاصه لسيده . ان رباط الولاء والتبعية هذا ، الذي ربما نجد امثلة عليه في حقبات الاقطاعية في امكنة اخرى ، ادى وظيفة مزدوجة : فقد ساعد اولا على خلق جماعة من الاتباع صغيرة لكنها حاسمة ، وكان ثانيا وسيلة فعالة للحفاظ على تماسك وتضامن الجماعات المحلية وربما المجتمع كله .

وهذا الولاء والتبعية ، كرباط اجتماعي ، ليس مجرد اثر من مخلفات الماضي اللبناني الغريب . فمع انه في الغالب مؤسسة اقطاعية ، الا انه ما يزال حيا الى حد كبير ، شكلا ومضمونا ، في الحياة السياسية المعاصرة . ومظاهره عميقة وواسعة النطاق . ويكاد لا يوجد مظهر من مظاهر العملية السياسية غير متأثر به . وسيدور بحثنا الآن بوجه خاص على معلم واحد من معالمه البارزة ، وهو استمرار الزعيم كفاعل نموذجي في الحياة السياسية .

ويرتكز نظام الزعامة ، كالكثير من الانظمة الاقطاعية السابقة له ، على روابط الولاء والتبعية . فالزعيم ، كالسيد الاقطاعي وصاحب الارض ، هو القائد غير المنازع لجماعة محلية وثيقة الالتحام . وبفضل نسبه والاعتبار المعزو اليه ، يحافظ على سلطته السياسية ويعمل على دوامها عن طريق تقديم المساعدة والرعاية لاتباعه او زلمه وحماية مصالحهم . فالعلاقة بين الزعيم والزلم اذاً ـ كالعلاقة بين الاقطاعي صاحب الارض والفلاح ، وبين سيد الحرب والمحارب ـ هي علاقة شخصية ، لا عقائدية او منهجية . وكذلك الامر ، فان سلطة الزعيم ، كما حددها العالم الاجتماعي الالماني فيبر ، هي تقليدية الحد وروحية الحد ، لكنها نادرا ما تكون عقلانية .

واصطلاح « الزعيم » بوصفه مفهوما وظاهرة ثابتة مقررة على حد سواء ، يشتمل على ظلال من المعاني ويحوي حشدا من الانواع السياسية . ويمكننا التعرف الى ثلاثة انواع : ومع ان كلا منها لا يستثني الآخر، فانها تمثل ثلاث مراحل مختلفة في تاريخ لبنان السياسي. وفي غياب مصطلحات افضل ، سنرمز اليها بكلمات «اقطاعي» و «اداري» و «مدني» .

التعرف الى النوع الاقطاعي اسهل من التعرف الى النوعين الآخرين . فهو يتألف من الزعماء الذين يتحدرون مباشرة من العائلات الاقطاعية الكبرى في الماضي . وقد تبين في دراسة موضوعية اجريت على الخلفيات الاجتماعية للنخبة البرلمانية بين ١٩٦٠ و ١٩٦٤ ، ان ثلاثة وثلاثين نائبا (اي ثلث المجلس بالضبط) تعمدوا ذكر ميراثهم الاقطاعي في نطاق مهن آبائهم وفي نطاق طبيعة نفوذهم السياسي ايضا . وقد وصفوا مهن آبائهم بعبارات مثل « مؤجر اراضي » ، « بيك » ، « ملاك اراضي » ، « شيخ » ، « زعيم » ـ وجميعها تشير الى صفة غائبة من صفات ملاكي الاراضي الاقطاعيين ، من النوع الذي تمتع بقدر عظيم من السلطة والاعتبار ، والذي لعب دورا حاسما في المكائد والمؤامرات السياسية داخل مناطقهم .

وبطبيعة الامر ، لم تحتفظ جميع العائلات التي اشتهرت وبرزت في الماضي بنفوذها السياسي . بل بالعكس ، فان عددا قليلا من زعماء اليوم لا يحملون اية آثار تدل على اصلهم الاقطاعي . ومع هذا فان المعلم الغالب على العموم من معالم النخبة السياسية الراهنة يبقى تقليديا في طبيعته ، وما برح الزعيم الاقطاعي المحلي يمارس قدرا كبيرا من النفوذ السياسي . وفي المناطق التي تكون فيها الولاءات الاقطاعية والقبلية قوية ، ما يزال يلعب دورا حاسما في الائتلافات وفي تشكيلات القوائم التي تؤلف الدعامة الاساسية في سياسة القوى اللبنانية. ويكاد النموذج يكون على الدوام تنويعا ما لموضوع قديم، كما يقول الرئيس الفرد نقاش : « يتمتع زعيم المنطقة بالطاعة العمياء التي يدين له بها ابناء عشيرته الذين يؤلفون اكثرية ناخبي الدائرة الانتخابية . وبناء على ذلك ، فهو الذي يقرر من سيكون على القائمة نفسها معه ... وتظهر قدرته الكلية ، اكثر ما تظهر، في تعاملاته وصفقاته الاخيرة اما مع السلطات او مع المرشحين ، فيما يختص بتأليف القائمة تأليفا ثابتا . فهو يقرر الشروط التي يستطيع هؤلاء المرشحون ان يدخلوا بها القائمة ، ويحدد المبلغ الذي يتوجب عليهم دفعه له ... انها سوق يضحى فيها الصالح العام عن تصميم وعمد » .

ويتجلى مظهر اكثر بروزا من مظاهر هذه الظاهرة في تعهد وقعه المرشحون الذين خاضوا انتخابات ١٩٥٣ على القائمة التي يترأسها سليمان العلي. جاء في النص ما معناه : نقسم بالله العظيم ، وبشرفنا ، وبكل ما هو عزيز علينا ، باننا ـ وقد اتفقنا على خوض معركة

الانتخابات التشريعية معا على نفس القائمة – نتعهد ، في حال الانتصار بنعمة الله، بان نتبع في البرلمان اللبناني التوجيهات والسياسة التي يمليها علينا معالي زميلنا في الكفاح ، سليمان بك العلي المرعبي ، وبان نتصرف بالطريقة التي تكفل تنفيذ كل ما يشاء . ونتعهد بدعمه في كل ما يرغب به ، في الوزارة او خارجها ، والا نحيد انملة عن الموقف الذي ينوي اتخاذه من السلطات كنصير لها او كخصم . واذا ما اخللنا بوعدنا وقصرنا عن الايفاء بهذا القسم ، فاننا نعترف باننا لا نستحق ان نكون من البشر ، وباننا عديمو الشرف وعرفان الجميل .

قد يبدو هذا « القسم » نادرا ، لكنه مع هذا ليس خارق العادة جدا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الولاءات التقليدية التي تبقي على زعامة بعض النواب والتقاليد السياسية التي يمثلونها.

وعلى الرغم من هذه العلاقة التاريخية الوثيقة بين العائلات الاقطاعية والزعماء ، فقد كانت الصلة ابعد شيء عن ان تكون جامعة مانعة او ثابتة دائمة. فالاضطرابات الاجتماعية بين عامي ١٨٤٠ و ١٨٦٠ كانت قد هزت اركان النظام الاقطاعي وفتتت تدريجيا السيادة السياسية لزعماء الاقطاع . لكن اختفاء بعض العائلات الاقطاعية لم يعنِ نبذ الزعامة وزوالها . فقد ازدهرت الزعامة في شكل جديد . لقد برزت ارستقراطية ادارية جديدة بعد القانون الاساسي عام ١٨٦١ ، وابتدأ الافراد ذوو المهارات القانونية والبيروقراطية يمهدون لحياتهم السياسية تحت وصاية العثمانيين والفرنسيين . والسلطة السياسية والاعتبار الاجتماعي اللذان اخذ يتمتع بهما هذا النشء الجديد من الزعماء هما انعكاس لاسهامهم في حركات الاصلاح والاستقلال والقومية العربية التي كانت قد استنفدت الموارد الفكرية للنخبة الطالعة في ذلك الحين . اذاً فان زعامتهم ، خلافا لزعامة اسلافهم الاقطاعيين ، كانت مكتسبة اكثر مما كانت موروثة لحد كبير .

وتشكل الزعامة التي برزت خلال تلك الفترة ، الى جانب الابناء والاحفاد في الجيل الثاني والثالث ، جملة النخبة السياسية في لبنان . واذا كان بوسع البلاد ان تفخر باي ابطال سياسيين ، او عقائديين ، او رجعيين ، او تقليديين ، او باي قادة شعبيين في المدن ، فانهم جميعا تلقوا تربيتهم السياسية – بشكل او بآخر – خلال هذه الفترة المليئة بالاحداث من فترات تطورها السياسي . فابناء الخوري في الشوف ، وابناء الصلح في صيدا ، وابناء الخليل في صور ، وابناء سلام وبيهم والداعوق وتقلا وشيحا في بيروت ، وابناء كرامي في طرابلس ، وابناء اده في البترون – هؤلاء وعشرات غيرهم من ذوي الاسماء البارزة ، اجتذبهم اليه الصراع السياسي والوطني في اوساطهم ، فدخلوه اما صدفة او عن سابق تصميم .

ولا يزال تأليف البرلمان يعكس هذه العلاقة الحميمة بين النخبة الادارية الحقوقية والزعامة

السياسية . وثمة اكثر من مجرد صدفة تاريخية في هذه العلاقة . فبتضاؤل نفوذ العائلات الاقطاعية، كان المحامون والقضاة والموظفون الحكوميون اقرب الجماعات الى اماكن السلطة والقوة ، وتبعا لذلك كانوا اكثر ارتباطا من غيرهم بالمكائد السياسية وبتطورات المجتمع . وقد يفسر هذا ، جزئيا، استمرار شعبية سلك القضاء ومهنة المحاماة في لبنان. فالكثيرون من الطامحين الى مراكز السلطة السياسية ما يزالون يعتبرونها وسيلة طبيعية للتهيئة لمركز سياسي . ويستمر المجلس النيابي في اجتذاب ٣٥ الى ٤٠ بالمائة من اعضائه من مهنة المحاماة والمهن الملحقة بها . كان حوالي ٤٠ بالمائة من مجلس ١٩٥٣ يتألف من محامين وقضاة ، و٣٥ بالمائة من مجلس ١٩٦٠ ، و ٣٧ بالمائة من مقاعد البرلمان الحالي . ولا يمكن قول الشيء نفسه عن الجماعات المهنية الاخرى. وكما هو متوقع ، اخذ العدد النسبي من ملاكي الاراضي والمؤجرين بالتضاؤل . فبعد ان كانوا يؤلفون ٤٥ بالمائة ، من مجلس ١٩٥٣ ، تدنت حصتهم من مقاعد البرلمان في ١٩٦٠ الى ٣٠ بالمائة ، ويحتلون الآن ٢٢ بالمائة من مقاعد البرلمان الحالي. وما يبقى من مقاعد المجلس موزع توزيعا متساويا تقريبا بين رجال الاعمال، والمصرفيين ، وكبار رجال الادارة ، وذوي المهن، والصحفيين، والدبلوماسيين ، والموظفين الحكوميين المتقاعدين .

وهناك اخيرا زعماء المدن ـ الذين يتألفون في الاغلب من رجال اعمال عصاميين اثرياء ومن مناضلين سياسيين راديكاليين ، وهم ظاهرة من ظواهر الفترة اللاحقة للحرب العالمية الثانية . وبما ان زعيم المدينة يستمد القسم الاكبر من تأييده من جماهير المدن المتشعبين المتباينين نسبيا ، فانه مقيد سياسيا اكثر من غيره ، وكثيرا ما يلجأ الى الشعارات الجذابة والشعبية لتحريك عطف الجماهير . وان زعماء مثل صائب سلام في بيروت ، ومعروف سعد في صيدا ، والمرحوم اميل البستاني في الشوف ، والى حد اقل رشيد كرامي في طرابلس ، وغيرهم الكثيرين ، يشاركون في بعض صفات الزعيم المدني او الحديث . ومع انه لا يمكن جمعهم معاً في خانة واحدة الا بالمعنى الواسع ، فانهم يلتقون جميعا في صفة واحدة تقوم عليها زعامتهم. فسواء أكانوا رجال اعمال مجتهدين (عصاميين او غير عصاميين) او مناضلين سياسيين شعبيين ، فان اساس قوتهم يبقى شخصيا ومحددا تحديدا شديدا . فالاتباع الذين يؤيدون زعيما كصائب سلام او رشيد كرامي انما يتعهدون بتأييد الشخص لا برنامجه . وبهذا المعنى يشاركون في بعض معطيات الزعماء الاكثر تقليدية .

لا بد انه اتضح من هذا الوصف المختصر ان روابط الولاء والتبعية الشخصية والشعبية هي التي تسند الزعيم كشخصية سياسية ـ سواء كان اقطاعيا او اداريا او مدنيا. ورصيده السياسي مماثل للرصيد الذي تقوم عليه معظم العلائق الشخصية ـ وهو الولاءات

والالتزامات المتبادلة . وفي الحقيقة ، يبدو زعيم هذه الايام وكأنه يستغل احتياجات ومشاكل رجاله واتباعه السياسيين ، فهو لا يوزع الخدمات ويؤمن الاعمال للعاطلين عن العمل وحسب ، ولكنه في كثير جدا من الاحيان يتدخل كذلك في المرافق البيروقراطية والقضائية لمصلحة اتباعه . ومقابل ذلك، يتعهد الاتباع بالولاء والاخلاص له عرفانا بجميل المساعدات التي قدمها لهم في الماضي وبانتظار خدمات مقبلة يسديها لهم في المستقبل . والشرور المتأصلة ، شرور المحاباة ومراعاة الخواطر والمحسوبية واستغلال المناصب ، هي ، من وجوه عديدة ، جزء لا يتجزأ من مجموع اعراض مرض الزعامة .

ويستغل الزعيم ايضا فتور الجماهير ولا مبالاتها السياسية . وبهذا المعنى يصبح النموذج الاصلي «للمستأثر» كما وصفه ميشال ـ اي شخصا يستغل اعتماد اتباعه عليه وخضوعهم الراضي لادامة زعامته ضمن جماعته المحددة بدقة . وليس عجيبا ان تقوم زعامة بعض الزعماء التقليديين دون منازع على الاطلاق في مناطق معينة . واذا استثنينا حالات قليلة شاذة ، فان جميع الزعماء « الاقطاعيين » المذكورين آنفا تقريبا كانوا ينتخبون بصورة متواصلة للمجلس التشريعي منذ الاستقلال . ومحطمو الارقام القياسية في الوزارات (اي الاشخاص الذين خدموا في مناصب وزارية اكبر عدد من المرات) هم ايضا من هذه الفئة . فباستثناء بعض السياسيين القدامى امثال فيليب تقلا وغبرييل المر وحبيب ابو شهلا ، فان جميع الباقين يقعون ضمن التحديد الذي وضعناه للزعيم ، ـ كمجيد ارسلان وسامي الصلح ورشيد كرامي وحميد فرنجية واحمد الاسعد وفيليب بولس وصائب سلام .

ولا بد من التذكير بان معظم هؤلاء الزعماء هم وجهاء واعيان محليون ، اكثر منهم ابطالا وطنيين . انهم حراس واوصياء على اية امتيازات وفوائد تكون مجتمعاتهم مؤهلة لها ـ لا دعاة لخطط او مبادىء سياسية جديدة . وكل محاولة لتحدي تسلط زعامة كهذه او للتخفيف منها انما تعني الانتحار السياسي . وازمة ١٩٥٨ ، كما اشرنا آنفا ، كانت لحد ما نتيجة لمحاولة مثل هذه .

ان اعتبارات كهذه هي التي تدفعنا الى القول بان نظام الزعامة سيستمر ثابتا في لبنان على الارجح طالما بقيت عواطف النسب والولاء والتبعية التقليدية راسخة الجذور في حضارته . وسيبقى هذا النظام لا لانه بقي حيا في الماضي ، او لان لدى اللبنانيين استعدادا فطريا لاحترام التقاليد واكبارها لاجل ذاتها . بل سيبقى النظام لان الزعيم ، في غياب القوى العقلانية الاخرى او جماعات الضغط والاحزاب الايديولوجية ، ما يزال يقوم ببعض الوظائف السياسية الحيوية . فاولا ، وكما المحنا خلال هذا البحث كله ، كان نظام الزعماء وسيلة للحفاظ على الاستمرار والاستقرار السياسيين ، نظرا لانه ادى دوره كعامل فعال في التربية والتنشئة السياسيتين . وثانيا ، يعمل الزعيم « كمدبر للنزاعات » في العملية غير

الرسمية للحكم في النزاعات القبلية والشعبية واجراء المصالحات . واخيرا ، وربما كان هذا الاهم ، يقوم الزعيم بدور الوسيط ، ويعمل كصلة وصل بين جماعته والبيروقراطية المركزية . وبما ان نظام البيروقراطية العقلاني وغير الشخصي ما زال غريبا نسبيا عن العواطف التقليدية الراسخة الجذور في المناطق الريفية، فان الزعيم ، باعادة تفسيره لبعض المتطلبات الرسمية بطريقة اكثر شخصية وتخصيصا ، يميل الى تخفيف وقعها وتسهيل التكيف لها في النهاية .

الديـن

أن الديانة والسياسة ترتبطان في لبنان ارتباطا وثيقا ، امر كاد يصبح غنيا عن البيان، وقد تعرضت دراسات مستفيضة عديدة لدرس هذا الارتباط . واي بحث مماثل آخر لها يعرض نفسه لان صبح تكرارا استطراديا لامر واضح جلي . فالديانة تتخلل كل ناحية من نواحي العمسة السياسية او البنيان الاداري في لبنان، تماما كما هو الحال في استمرار روابط النسب والولاء والتبعية التقليدية . بل والى حد اكبر في الواقع ، اذ ان التمثيل الطائفي والديني كان منذ امد بعيد مظهرا شرعيا ورسميا ومعترفا به من مظاهر النظام السياسي.

كان السواد الاعظم من المراقبين الذين نظروا في طبيعة هذا الارتباط يميلون ميلا مسبقا الى اثبات نتائجه المفككة وغير العملية . ونتيجة لذلك ، فان الابحاث التي كتبت حول الموضوع مليئـــة بالاشارات الى شرور الطائفية ، كافلاس الاحزاب وجماعات الضغط العقائدية ، وشلل البرلمان ، وتدخل الزعماء الدينيين الزائد في حياة المجتمع السياسية ، والتضحية بالمقدرة والكفاءة على مذبح التوازن الطائفي . لقد رغب المراقبون في ابراز هذه الرذائل ، وهي رذائل لا يمكن حقا التغاضي عنها – لكنهم غفلوا نسبيا عن بعض النتائج العملية للولاءات الدينية والطائفية .

ان تحويل الطائفية الى مؤسسة منظمة ـ وهي مؤسسة يسهل تتبع جذورها الى عهد المتصرفية ـ قد امد لبنان على الاقل، في مرحلة باكرة نسبيا من مراحل تاريخه السياسي، بالفرصة لتجربة شكل من اشكال الحكم التمثيلي . ومع انه حدد التنافس الانتخابي ، فقد كان مع ذلك اطار عمل طبيعيا ومحتما، بالنظر لكون المجتمع مجتمعا متعدد الحضارات والطوائف . وقد اصبحت العواطف الدينية ، خصوصا بعد تداعي الاقطاعية، تضطلع بدور اشد واقوى في الحفاظ على الهوية والشخصية والتضامن الشعبي . ونتيجة لذلك ، لم يكن بوسع اي نظام سياسي واقعي ان يتجاهل مثل هذه العواطف او يتجاوزها دون ان يعرض التوازن الطائفي الدقيق للخطر .

ولا بد من التذكير بان الميثاق الوطني (الذي وضع عام ١٩٤٣) لم يطمس الاختلافات

الطائفية : بل هو بالاحرى كرسها . فهو في جوهره ليس اكثر من اسلوب عمل برغماتي ، ليس اكثر من تفاهم بين الجماعات الدينية التي تختلف اختلافا اساسيا في تنظيماتها وتوجيهاتها واطر مراجعها السياسية . فكان ما سعى اليه بناة الميثاق هو تجميد تلك الاختلافات وشل حركتها، على امل ان يؤدي ذلك الى تجنب الجيشانات العاطفية والطائفية المرافقة لها. وسواء اكان ذلك صدفة ام تعمدا ، فان الميثاق (الذي يثير حقا بعض الشكوك) لم يعزز التوازن السياسي وحسب، بل ضمن كذلك مظهرا من مظاهر الديمقراطية والحرية التعبير . ونظم الميثاق من جملة ما نظم ، تفاعل الجماعات الدينية المختلفة التي تكمن في اساس الجسم السياسي في مجتمع متعدد الحضارات. وعلى الرغم من ان الميثاق يبدو مزعزعا وجامدا، فقد اثبت انه مسكن فعال . صحيح انه ، هو وغيره من العوامل الاجتماعية الثقافية ، قد يكون حال دون بروز احزاب سياسية منظمة وسواها من الجماعات الايديولوجية الضاغطة ، بيد انه كان كذلك الامر، حسب قول الاستاذ كلوفيس مقصود، « حصنا ضد الامكانيات الهدامة للطائفية اللاعقلانية » . وباستثناء احداث ١٩٥٨ ، (ومن المشكوك فيه ما اذا كانت الازمة فتنة طائفية ليس الا) ، كان النظام السياسي مستقرا نسبيا وقابلا للحياة .

اضف الى ذلك ان الميثاق ، شأنه ربما شأن جميع المؤسسات اللبنانية الاخرى القابلة للحياة ، هو هجين من العناصر العقلانية والتقليدية والاعتبارات التعاقدية والشعبية. وقد سعى الميثاق ايضا ، اعترافا منه بشرعية الولاءات الطائفية واهميتها السياسية ، الى هوية وطنية ومن ثم «صار يملأ فراغا وطنيا بسطت فوقه الدولة بعد الحرب العالمية الاولى»، كما يقول الدكتور حسن صعب .

والجدير بالذكر ان الميثاق حقق كل هذا مع العلم انه لا يزال في جوهره تعهدا شفهيا متبادلا بين بشاره الخوري ورياض الصلح ، لا اكثر . ومع انه غير مكتوب ، فهو ايضا تعهد تعاقدي، بمعنى انه يرتكز على مصالح متبادلة وعلى قبول مشترك وعلى العقل. والميثاق معاهدة سياسية عملية ، وليس تسوية عاطفية كما يقال في كثير من الاحيان . ورغم ان بناة الميثاق والكتلة الصغيرة من الزعماء السياسيين من ورائهم كانوا مدفوعين بالاعتبارات العقلانية والوطنية ، فانهم في الواقع لم يغفلوا عن ولاءاتهم الطائفية والشعبية . فقد كانت عواطف الروابط الدينية والشعبية وروابط النسب تسيطر عليهم جميعا ، من بشاره الخوري ورياض الصلح ، الى عبد الحميد كرامي ومجيد ارسلان وسليمان فرنجية وسليم تقلا واحمد الاسعد وعادل عسيران وصبري حماده وكميل شمعون وحفنة من السياسيين الآخرين. ومع هذا فان « آباء الاستقلال » ـ كما باتوا يعرفون ـ ، في تساميهم على هذه الولاءات او

في ادماجهم لها في الميثاق الوطني ، افلحوا في التوفيق بين عناصر النظام السياسي العقلانية والتقليدية .

وهكذا فان تكريس الولاءات الطائفية في الميثاق الوطني هو صيغة واقعية وفعالة . وهو اكثر من مجرد « صفقة ملائمة بين بضعة سياسيين » كما سماه لنرد بايندر في بحثه عن « التغيير السياسي في لبنان » . فهو اشبه « بعقد اجتماعي » ، بعهد جليل وقور يكاد ان يكون مقدسا . وقد فرض ثمنا ـ كالكثير من العقود الاخرى : هذا الثمن هو تنازل كل من الجماعات الدينية الكبرى عن بعض مطالبها او عواطفها المشحونة سياسيا ، من اجل الوئام والالفة الوطنية . واذا نظرنا الى سجل لبنان السياسي منذ الاستقلال ، لم نجد مسوغا لالتباس الامر على بعض الكتاب ، الذين رأوا في هذا جمودا او شللا للمبادرات وللتجديد السياسي .

وقد رُبطت الطائفية ايضا بالشرور المتأصلة المزمنة ، شرور المحاباة والفساد وعدم الكفاءة البيروقراطية . وفي الواقع ، ان اي فشل او تقصير في البيروقراطية المدنية ينسب في الكثير من الاحيان الى دوام واستمرار الولاءات المذهبية والطائفية . وقد كتب الشيء الكثير حول عدم الكفاءة البيروقراطية وصلتها المعقدة المتشابكة بالطائفية ، حتى ان المرء ليعتقد بان ثمة « عبادة » خاصة موجودة في لبنان تصفح عن عدم الكفاءة وتساعد على نموه . ان تهمة عدم الكفاءة هي حقا تهمة لها ما يبررها ويمكن التدليل عليها بكثير من البراهين . ولكن ان يعتبر عدم الكفاءة على انه برهان ظاهري على الطائفية ، فهو مسألة مختلفة تماما .

ذلك ، اولا ، لان ثبات الولاءات الطائفية واستمرارها لم يعنِ بطريقة من الطرق غياب التجديد والاصلاح الاداريين . كما انه لم يعرقل تطوير قوانين جديدة للموظفين (كالقوانين التي صدرت في ١٩٥٩) تعين الواجبات العامة للموظفين الحكوميين فيما يتعلق بالكفاءة التنظيمية .

وثانيا ، ليس من الضروري ان يكون هناك اي تناقض ملازم بين مبدأ ضمان « المساواة والالفة » بتمثيل نسبي لمختلف الجماعات الطائفية ، وبين الكفاءة الادارية . وليس ثمة سبب يحول دون المحافظة على كلا الهدفين دون القضاء على اي منهما . ولا يمكن حصر اللوم بالنظام الحالي للتوزيع الطائفي بحد ذاته اذا كان هذا الهدف المزدوج لم يتحقق حتى الآن . بل ان ما ينبغي ذمه واصلاحه هو التوزيع غير المتكافىء للمواهب وللمرشحين المؤهلين بين الجماعات الدينية المختلفة . واذا ما تم التغلب على مثل هذه التباينات ، كما كان الاتجاه في الآونة الاخيرة ، لم يعد من الضروري المحافظة على التوزيع الطائفي على حساب الكفاءة التنظيمية .

واخيرا ، لقد اصبحت الطائفية كبش فداء سهل المنال لكافة الرذائل التي تكمن جذورها في امكنة اخرى . ان الانحرافات عن القواعد والممارسات البيروقراطية المثالية موجودة عند الجميع ولا تستطيع اية طائفة او جماعة معينة في لبنان ـ كما هو الحال ، بالتأكيد ، في كل مكان ـ ان تدعي احتكارها احتكارا تاما . ولذلك فانه من المشكوك فيه ما اذا كانت بعض من اخطر المشكلات المتصلة بالبيروقراطية اللبنانية ستختفي ان تم استئصال الطائفية استئصالا تاما . مثال ذلك : المنافسات الشخصية التافهة ، وانعدام المسؤولية المدنية ، والدوافع المتدنية والمكافآت المالية ، وعدم المقدرة الفردية وانعدام التدريب ـ هذه وعشرات من المشكلات الاخرى لا علاقة لها بالطائفية . فهي راسخة الجذور في التقاليد الاجتماعية الثقافية للمجتمع ، ومن المرجح ان تستمر سواء أبقيت الطائفية ام لم تبقَ . ان عقلية « الواسطة » تكاد تصبح مؤسسة موطدة الاركان . ومهما قيل بالطائفية ، فمن المرجح ان تبقى الضغوط المعروفة التي يستخدمها الزعماء او الناطقون باسمهم لمصلحة بعض رجالهم واتباعهم . اضف الى ذلك ان الدين نادرا ما يكون عاملا منفصلا . فهو وثيق الصلة باعتبارات النسب والولاء للزعماء وبالاعتبارات الشعبية . ولذلك فان التخلص من واحد منها لا يقضي على الاعتبارات الاخرى بحال من الاحوال .

اذاً فبدلا من التحدث حديثا غير واقعي عن الغاء الطائفية ، والمجازفة اذ ذاك بتحريك القوة الطائفية القابلة للتحريك ، فان محاولة اخرى يجب القيام بها ، محاولة اقل عنفا واكثر فعالية : هي رفع مستوى البنيان البيروقراطي الحالي في اطار الطائفية . وهناك في الواقع متسع وافر للقيام باصلاح اداري شامل دون تعديل المادة ٩٥ من الدستور .

وباختصار ، ليس من الضروري ان تكون عبارة « البيروقراطية الطائفية » تناقضا في التعبير . فما يزال من الممكن الابقـــاء على المعايير الشاملة والعقلانية لتوزيع الطاقة البشرية والانتفاع منها دون تخفيف الولاءات الطائفية التي يقوم عليها المجتمع الطائفي . وفي الواقع ، انه لمن المشكوك فيه ما اذا كان بامكان اية بيروقراطية اخرى ان تؤدي وظيفتها بصورة فعالة في الوقت الحاضر .

المستقبل

تبدو بعض الدراسات الحديثة حول التطوير والانماء السياسي كأنها تحمل تضمينا لا مسوغ له ، وهو ان التغيير السياسي يجب ان ينطوي على نقل الولاءات من الاخلاص التقليدي الى الالتزام العلماني والايديولوجي . ويقول اصحاب هذه الدراسات ان المشكلة الكامنة في اساس اي نظام سياسي هي ، في النهاية ، مشكلة « تأكيد اسبقية الامة ـ الدولة على الولاءات القبلية والتقليدية ، وتصيير هذه الاسبقية شرعية » .

وقد كان الغرض من مقالنا هذا القاء بعض ظلال الشك على مثل هذه التأكيدات ، فيما

يختص بتاريخ لبنان السياسي على الاقل .

فكما اشرنا ضمنا خلال هذا المقال بطوله ، وخلافا للكثير من الآراء التي ابديت في هذا الموضوع ، فان هذه الروابط التقليدية لم « تتحطم تحطما لا يمكن اصلاحه » . فان لها طريقتها الخاصة في العودة الى الظهور مجددا وتكرارا ؛ جهارا اذا امكن ، ومتخفية حيث تدعو الضرورة . والولاءات التقليدية ليست راسخة الجذور في الثقافة وحسب ، بل ان النظام السياسي قد صير بعضها شرعيا منذ امد بعيد . ومن هنا فان نجاح النظام الحزبي او اي معطى آخر من معطيات الامة ـ الدولة لا يتوقف على تخفيف هذه العناصر التقليدية او ابطالها ، بل على مدى ما يمكن تضمينها في الجسم السياسي الآخذ بالبروز .

ويمكن النظر الى مسألة ما يدعى « بازمة الهوية والشخصية » بكاملها ضمن هذا النطاق. فطالما بقي البنيان الاجتماعي ذا طبيعة انتسابية وشخصية في غالبه، سينال المواطن اللبناني من روابط النسب والمجتمع قدرا من الرضى والضمان اعظم دوما مما يناله من الاسهام في مشاركات عقلانية او ايديولوجية بحتة . وهو ما يزال الى حد كبير يستمد حاسة هويته وشخصيته ويحافظ عليها ضمن هذه الدوائر التقليدية .

من الطبيعي الا يكون السياسي اللبناني العادي فوق كل هذه الامور . فهو نفسه ليس نتاج هذه الارتباطات الاصلية وحسب ، بل انه يلجأ اليها في كثير من الاحيان كوسيلة لكسب الجماهير عن طريق مخاطبة عواطفها التقليدية اثناء الانتخابات . وفي ذلك لا يختلف كثيرا عن سياسي المدينة العلماني الذي يستنجد بالشعارات المناسبة الجذابة قبل الانتخابات ويتجاهلها بعدها . غير ان ثمة فرقا دقيقا واحدا: فالصلات التقليدية، كجميع الارتباطات الشخصية الاخرى وارتباطات الجماعة الاولية، لا يمكن تجاهلها او تجاوزها بسهولة . ولذلك فانه من المرجح ان ينجح السياسي اللبناني او يفشل لا بفضل برنامجه السياسي ، بل نتيجة لمدى شدة او ميوعة الارتباطات التقليدية .

ولا حاجة الى القول بان ازمة الهوية والشخصية هذه لا يمكن تخفيفها بأمر رسمي ؛ اذ لا يمكن للتشريع وحده ان يحول مجتمعاً قائماً على الطائفية والنسب والاعتبارات الشخصية الى امة ـ دولة . كما لا يمكن خلق حاسة حكم شرعي بتدابير دستورية وبنظام انتخابي تمثيلي . هذه الضروريات الدستورية كانت مضمونة في لبنان منذ امد بعيد ولكن ولاءات الشعب التقليدية لم يطرأ عليها اي تغيير جوهري . وما تزال ولاءات النسب والولاء والتبعية والولاءات الطائفية تحل محل ولاءات الامة او الدولة او الحزب . وتبعا لذلك ، فان المسيحي هو مسيحي قبل كل شيء ، وفرد في عائلة معينة ، وابن منطقة معينة ، قبل ان يكون لبنانيا . وكذلك الامر ، فان الجنبلاطي هو جنبلاطي اولا وتقدمي اشتراكي ثانيا ومن بعد .

ان ما نقصد قوله من كل هذا هو انه اذا كانت الامة ـ الدولة الحديثة تعني ضمنا ان « الصلة بين السلطة الحكومية والامتياز الموروث في ايدي عائلات الوجهـــاء هي صلة منقطعة » ، فان فكرة الامة ـ الدولة تكون بهذا المعنى غير ثابتة الجذور في نظام لبنان السياسي . فما تزال الامتيازات السياسية والوصـول الى السلطة والحقوق السياسية ـ كما اظهرنا بوضوح ـ انعكاسا لولاءات النسب والولاء والتبعية وللولاءات الطائفية الى حد كبير . وان شئنا ان نستخدم عبارة ماكيافيلي ، قلنا ان ما يدعى « بالدم العتيق » ليس من مخلفات ماضي لبنان في القرون الوسطى وحسب ، بل انه ما يزال حيا اليوم .

اننا لا نقول هنا ان النظام الانتسابي والشخصي الحالي هو مثال الكمال السياسي. بل ما نقوله هو ان النظام كان مع هذا ، وعلى الرغم من طبيعته الشخصية وغير المنهجية ، قابلا للحياة سياسيا ولتوحيد فئـات المجتمع المتعددة ، ولحل بعض القضـــايا السياسية المعلقة . وقد افلحت الحكومات اللبنانية المتعاقبة في المحافظة بشكل ما على قدر وافر نسبيا من حرية التعبير ، ووضعت القواعد لسياسة خارجية ، وصانت اقتصادا حرا وشجعته ، والامر الاهم من كل هذا انها بقيت بلدا حرا ، مستقلا ، مزدهرا ، مسالما . اكيد ان هذا النظام لا يخلو من العيوب ، ولا ريب انه ينطوي على الكثير من المهاوي الخطرة والنقائص . فمن الصحيح ، مثلا ، ان الزعامة والوصول الى السلطة ما يزالان ، الى حد ، متصلين بالمعطيات الموروثة والصلات التقليدية. ولكن اين هو ذلك المجتمع المثالي الذي يضمن سبلا متكافئة للوصول الى مراكز السلطة ؟ فحتى « اكثر المجتمعات انفتاحا » ليس قادرا على ازالة الحواجز الطبقية والطائفية والقبلية وحواجز النسب .

كما اننا لا نقول ان روابط المجتمع عند اللبنانيين هي روابط تقليدية ليس الا . فبالاضافة الى العلمانية والتحضير ، ابتدأ يبرز بشكل حتمي عدد من الولاءات المنافسة الاخرى . الا ان معظم هذه الروابط ، ولا سيما الروابط الطبقية والحزبية والمهنية والعقائدية ، ما تزال ضعيفة وغير متبلورة نسبيا . وهي لم تجد بعد اية استجابات واسعة النطاق لتهديد العواطف المتبلورة حول الولاءات التقليدية . مثال ذلك ، ان عددا قليلا من الاحزاب السياسية ، وبشكل خاص حزب الكتائب ، قد ابتدأ يلعب دورا ابرز في العملية السياسية منذ احداث ١٩٥٨ ، ومع ذلك فما من حزب نجح حقا حتى الآن في تحدي سلطة الزعماء السياسيين التقليديين . صحيح ان بيير الجميل ، بوصفه زعيم الكتائب ، كان شخصية رئيسية في سائر الحكومات تقريبا التي جاءت بعد عام ١٩٥٨ ، لكن الشعبية النسبية التي يتمتع بها الحزب لا يمكن عزوها عزوا تاما الى اية التزامات عقائدية بحتة للحزب او الى اي برنامج عقلاني له . كما لا يمكن فصل عواطف اعضائه وولاءاتهم السياسية فصلا تاما

عن الارتباطات الشخصية والطائفية . والكتائب كحزب ، بالمعنى الدقيق للحزب ، ليست حزبا على الاطلاق . فهي تقوم على التشيع لا العلمانية ، وعلى الطائفية لا المنهجية.

وبهذا المعنى لا تختلف الكتائب كثيرا عن الحزب التقدمي الاشتراكي الذي يرئسه كمال جنبلاط ، او حزب الوطنيين الاحرار الذي يرئسه كميل شمعون ، او النجادة التي يرئسها عدنان الحكيم ،او الكتلتين الرئيسيتين اللتين تعود جذورهما الى ماضي لبنان السياسي: الكتلة الوطنية التي يتزعمها آل اده والكتلة الدستورية التي يتزعمها آل الخوري . وعلى الرغم من البرامج والمناهج السياسية المعلنة ، فان جميع هذه الاحزاب والتجمعات السياسية ما تزال تستمد جزءا كبيرا من قوتها السياسية من روابط النسب والولاء والتبعية والعواطف الطائفية . وطالما بقيت هذه الولاءات ثابتة قائمة ـ وليس من المرجح ان تختفي بين ليلة وضحاها ـ فسيكون من الصعب جدا على اي جماعة او حزب بمفرده النجاح في الاحتفاظ بالسلطة . وفي الواقع ، ان اي اتجاه كهذا ، خصوصا اذا اتخذ طابعا عقائديا فيما يختص بالقضايا القومية المهمة ، سيعزز في النهاية الاستقطاب الطائفي الحساس ومن ثم يهدد التماسك العضوي للمجتمع .

كما ان التحضير ، خلافا لجميع المظاهر الخارجية ، ليس ظاهرة واسعة الانتشار كما يرى بعض المراقبين . فان اكثر من نصف السكان ما زالوا يقيمون في مناطق ريفية وشبه مدنية ، وجزءا كبيرا من قاطني المدن يعيشون في المدن لكنهم ليسوا جزءا منها . فالناس ينشدون المدن في الغالب من اجل ما توفره من فرص العمل ، والتسهيلات المدنية النامية ، وللقيام بمغامرات عابرة من حين لآخر ؛ لكن جذور المرء تكاد تبقى دائما في القرية . ففي معظم الحالات ، القرية هي المكان الذي فيه يبحث المرء عن زوجة له ،ويوظف ادخاراته ، ويقترع ، ويحيي الاعياد العائلية والشعبية ، وفي نهاية المطاف يتقاعد ، ويدفن .

ان القرب بين المناطق الريفية والمدنية من حيث الجو البيئي ،الى جانب التقلب الموسمي الذي يطرأ على الاعمال ، يجعل روابط القرية اسهل منالا بالنسبة لجزء من سكان المدن العابرين ، وخصوصا بالنسبة للقوة العاملة الصناعية . ومع ان المرء قد يعود نفسه على نظام طريقة الحياة المدنية وما يتوقعه منها ، فانه يبقى قلبيا ريفي الارومة والميول . ويظل يعتبر حياته في المدينة كفترة عابرة موقتة ، يدعمها بزيارات متكررة الى القرية وبروابط متجددة مع عائلته المتصلة ومع مجتمعه .

وبالمثل ،فان الحالة المتأخرة نسبيا فيما يتعلق بالاسكان واوضاع الحياة في المدن ،وانعدام الهوية والشخصية في حياة المدن على العموم ، يفسران ايضا الكثير من الضغط الذي يضعه التحضير على قاطن المدن الهامشي ويدفعه للعودة الى قريته . وتصوير الحياة القروية على

نحو كالي مثالي ، عن طريق حركة انعاش وترويج الاغاني والرقصات والاشعار الفوكلورية التي شهدها لبنان خلال العقد المنصرم ، ان هو الا مظهر من مظاهر تنبه الحضري الى زوال سحر حياة المدن وتوقه الى القرية . فالقرية لم تصبح مثالا لكمال الفضائل التقليدية وحسب ، بل اصبحت كذلك ملجأ من قوى التحضير وما تحمله من اغتراب .

ان الكثير مما قيل عن الاحزاب السياسية والتحضير كقوى مفككة للروابط التقليدية ، ينطبق على الطبقة الوسطى . ومع انه بامكان المرء ان يتبين بسهولة بعض اعراض تزايد التنقل الطبقي وتفاوت المراكز الاجتماعية ، فان الانتماء الى طبقة من الطبقات لا يمد اللبناني العادي بعد باحساس بالهوية والشخصية . صحيح ان الطبقة الوسطى في لبنان ، بفضل حجمها واستعدادها لقبول اساليب الحياة المتغيرة ، قد عملت على القضاء على بعض الفوارق الطبقية وبالتالي خففت الضغوط والتوترات الملازمة للترتيب الطبقي . ومع هذا فانها تبقى موزعة وغير متبلورة كفئة اجتماعية . والوعي الطبقي ليس قويا او ذا معنى بقدر ما هو وعي النسب او الوعي الطائفي ، ومن المشكوك فيه ما اذا كان بروز طبقة وسطى أكثر تماسكا يستطيع تخفيف حاسة الهوية والشخصية الملازمة للروابط التقليدية.

واخيرا ، فان الروابط التقليدية ، ربما كمعظم العلاقات لدى الجماعات الاولية ، هي محتمة وتخدم وظائف معينة في المجتمع في آن معا . وهكذا فان ثبات مثل هذه الروابط ودوامها في المؤسسات السياسية يجب الا يكون موضع اسف واستنكار ، بوصفه شيئا مرضيا وهداما في صميمه . بل انه من الممكن تضمين هذه الروابط بيسر في الادوات العقلانية للتغيير السياسي ، بحيث تؤدي في النهاية الى تعزيز حياة المؤسسات السياسية وصيانتها . ونرجو ان تحملنا الملاحظات السالفة على التشكيك في الاستعداد المسبق المضلل للنظر الى الارتباطات التقليدية على انها مضرة لتطور نظام الحكم او الامة ـ الدولة ، ان لم يكن على هجر هذا الاستعداد كلية .